تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة (دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن)

د . عبد الستار عبد الجبار الكبيسي
جامعة البتراء – قسم المحاسبة

الملخص

مع تزايد أهمية تدقيق الحسابات وتزايد مسؤولية المدقق نتيجة لتوسع الأعمال وما رافقها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وفي كافة أرجاء العلم ، زاد الاهتمام بتدقيق الحسابات وزادت مسؤولية المدقق عن تقديم بيانات يمكن الاعتماد عليها ومن قبل كل مستخدميها ، رافق ذلك تزايد الاهتمام بالإجراءات التحليلية في العملية التدقيقية بسبب تدهورها الجوهري في زيادة الموثوقية بتلك البيانات وتسهيل عملية التدقيق إضافة إلى خفض تكاليفها .

تناولت الدراسة الإجراءات التدقيقية التحليلية للشركات المساهمة العامة في الأردن كدراسة ميدانية لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من جهة ولاهتمام الأردن بمهنة تدقيق الحسابات والمعايير الدولية ذات العلاقة من جهة أخرى لتقييم فاعلية تلك الإجراءات وللقطاع المذكورين من وجهة نظر مدققي الحسابات ، اشتمل إطار الدراسة بحث مقدمة شاملة عن أهمية الدراسة وأهدافها ومشكلتها وفرضياتها ، ومن مبحثين ، الأول لمحة عن التدقيق مع التركيز على الإجراءات التحليلية والثاني تناول عرض وتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضيتها ، وانتهت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

المقدمة

توالت فضائح المال في العالم المتقدم الذي يحتل حوالي 90 % من الدخل القومي للكرة الأرضية وقد كان من نتائج هذه الفضائح أن أعيد إلى الأذهان مسؤولية مدققي الحسابات والمحاسبين عن الانهيارات الكبيرة التي أربكت أسواق المال مما أدى بأصحاب القرار في أمريكا وأوربا واستراليا وشرق أسيا وغيرها من اتخاذ جمله من الإجراءات القانونية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة و التدقيق أساسا ، فعلى المستوى الدولي قام الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFA) بتطوير معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التدقيق ، كما قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتطوير العديد من معايير التدقيق ، وعلى المستوى العربي والمحلي قرر العديد من الدول العربية وفي مقدمتها الأردن بتوجيه القطاعات الاقتصادية نحو تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق المتعارف عليها عالميا وذلك بما ينسجم مع البيئة الاقتصادية والسياسية. وتعتبر الإجراءات التحليلية نوعاً من اختبارات التدقيق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية والتي زاد اهتمام المدققين بها بسبب توسع استخدام أنظمة المعلومات الالكترونية وبالتالي تخفيض تكلفة التدقيق مع زيادة فاعليته وكفائتة من جهة واستجابة لمتطلبات المنافسة التي تنعكس على إتعاب المدقق من جهة أخرى مع مراعاة الحيادية المطلوبة .

وقد جاءت هذه الدراسة أساساً للوقوف على مدى فاعلية الإجراءات التحليلية المستخدمة من قبل مدققي الحسابات ومن خلال اختيار الأردن مجالاً ميدانياً لها ولقطاع اقتصادي مهم هو الشركات المساهمة العامة .

أهمية الدراسة

ان الدراسة تبحث أولا بشمولية لم تتبع من قبل في تقيم فاعلية الإجراءات التدقيقية التحليلية للقوائم المالية ولقطاع اقتصادي مهم وكبير مثل الشركات المساهمة العامة في الأردن والتي يبلغ عددها حوالي 200 شركة وبرأس مال مدفوع يصل إلى حوالي 3 مليار دينار أردني وبقيمة سوقية تبلغ أضعاف ذلك . ولإظهار دور تلك الإجراءات في استخدام العلوم الرياضية والإحصائية والمحاسبية ولخدمة عملية التدقيق ، وفي

اكتشاف الأخطاء المحتملة ، إضافة إلى المساهمة في تحديد نطاق عملية التدقيق توخيا للسرعة في انجاز عملية التدقيق وبأقل كلفة وليتسنى بالتالي توفير معلومات محاسبية موثوق بها لمستخدميها وما يترتب عليها من بيان قدرة المنشأة على الاستمرارية .

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي في تقييم فاعلية الإجراءات التحليلية في تدقيق القوائم المالي للشركات المساهمة العامة ومن وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن ، في حين تبين الأهداف الفرعية فيما أذا كانت هذه الإجراءات :

1- تساعد في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق .
2- تكشف عن المخاطر المالية التي تحيط بالمنشأة .
3- تبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية .
4- تساهم في تخفيض تكاليف عملية التدقيق .

الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين موضوع الإجراءات التحليلية ولكن في جوانب محددة وليست شاملة لتلك الإجراءات، وفيما يلي أهم تلك الدراسات :

1- **دراسة حماده (1999 : 27 – 39) بعنوان : ((استخدام الإجراءات التحليلية لإغراض مراجعة الحسابات ..)) وهي دراسة نظرية استخدمت المنهج الوصفي الاستنباطي وتوصلت إلى أن استخدام الإجراءات التحليلية :**

أ – يساعد في تحديد البنود التي يمكن أن تحتوي على أخطاء والتي قد تشير الى وجود تلاعب في القوائم المالية .

ب – يساعد في تقيم التدقيق الأخرى وذلك عندما تؤيد نتائج الإجراءات التحليلية نتائج المراجعة الأخرى التي يقوم بها المدقق

ج- يبدأ مع مرحلة التخطيط للتدقيق ويستمر في عملية التنفيذ وينتهي بالتأكيد من سلامة وموضوعية إجراءات التدقيق المستخدمة في تدقيق القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة .

2- **دراسة السامرائي والحمود (السامرائي، 1998 : 39 – 63)** بعنوان ((دراسة مدى التزام مراقبي الحسابات في ليبيا بتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية)) . باعتماد المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى مايلي :

- أن مدققي الحسابات في ليبيا يستعملون الإجراءات التحليلية بنسبة (56 %) ، واعتقاد (83 %) منهم بأهمية الإجراءات التحليلية .
- أن ما نسبته (82 %) من مدققي الحسابات في ليبيا يستعملون الإجراءات التحليلية في المرحلة النهائية للتدقيق و (76 %) في مرحلة تخطيط عملية التدقيق و (68 %) في إثناء عملية التدقيق .
- ان مناسبته (38%) من مدققي الحسابات هم فقط الذي يسترشدون بالمعايير الدولية الخاصة بالإجراءات التحليلية .
- وجود العديد من العوائق التي تقف أمام تطبيق إجراءات التدقيق التحليلية وهي :
  - ضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية .

- عدم توفير المستندات الثبوتية بصورة كافية .
- عدم توفير البيانات الكافية لإجراءات المقارنة المالية .
- التأثير على الحرية واستقلالية المدقق .

3- دراسة سنون (1992: 58 – 94) بعنوان : ((مدى استعمال مراقبي الحسابات في مصر لإجراءات المراجعة التحليلية)) . باعتماد المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال توزيع استبانه على (300) من المحاسبين والمدققين ، بينت الدراسة أن (70)% من المدققين في مصر يستعملون إجراءات التدقيق التحليلية بمعدل أعلى من المتوسط ، كما بينت الدراسة ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المدقق ودرجة استخدام الإجراءات التحليلية ، وبينت الدراسة أن أكثر الإجراءات التحليلية استخداماً هو أسلوب المقارنة وأسلوب قياس الأوزان النسبية والنسب المالية وأسلوب تحديد الاتجاهات ، كما بينت ان الإجراءات التحليلية فعالة في مجال اكتشاف الأخطاء المحتملة في القوائم المالية وسرعة انجاز عملية التدقيق .

4- دراسة تركي الحمود (1991: 67 – 82) بعنوان ((المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن)) ، أظهرت الدراسة :

- أن (69,3 %) من المدققين في الأردن يستخدمون إجراءات التدقيق التحليلية .
- أن أكثر الإجراءات التحليلية استخداماً هو أسلوب التحليل التفصيلي للبيانات وذلك بنسبة (82,1 %) ودراسة عنصر المعلومات المالية واتجاههما المتوقع بنسبة (69,2 %) وكذلك بالنسبة لحساب معدلات الدوران .
- أن اقل الإجراءات التحليلية استخداما هو أسلوب مقارنة معلومات الفعلية مع النتائج المتوقعة وأسلوب مقارنة المعلومات المالية بالمعلومات المشابهة للصناعة والشركات الممثلة بنسبة (67 %) بسبب عدم وجود الميزانيات التقديرية عند بعض العملاء وصعوبة عمل تنبؤات لغرض المقارنة .
- أن استخدام الإجراءات التحليلية يساعد المدققين على فهم طبيعة أعمال المنشآت ومن ثم المساهمة في تحديد نطاق وتوقيت عملية التدقيق .

5- دراسة (David , 1997: 23 – 27) " التدقيق والمخاطر " ركزت هذه الدراسة على الجوانب الأكثر أهمية للتدقيق وذلك عن طريق ربط أهداف التدقيق بأهداف المنشاة ككل وتوصلت الدراسة إلى أن كل اختبار يتم استخدامه بحاجة إلى دليل يدعم برنامج التدقيق ، و التركيز في عملية التدقيق على كفاية وفاعلية تخفيض المخاطر بصورة مناسبة من خلال استخدام عدة إجراءات من أهما الاختبارات التحليلية ، حيث بينت الدراسة أن قيام المدقق باستخدام الإجراءات التحليلية يكشف عن مناطق المخاطرة المحتملة وبالتي زيادة اختبارات التفاصيل لتلك الجوانب .

6- دراسة (Wild and Biggs، 1990: 227 – 241) : ((النظرة الإستراتيجية لقيم البنود غير المدققة في المراجعة التحليلية)) .

7- حيث هدفـــت هذه الدراسة إلى بيان اثر الإجراءات التحليلية على تكلفة عملية التدقيق ، وبيان درجة المخاطرة نتيجة اعتماد المدقق على القيم الدفترية باستخدام الإجراءات التحليلية بأمريكا ، واظهرت انه عند استخدام الإجراءات التحليلية يقوم المدقق بتوقيع القيم الدفترية غير المدققة وذلك من خلال تحديد

المدى الذي تكون به القيم الدفترية غير المدققة مقبولة ، ثم يقارن المدقق بين القيمة الدفترية غير المدققة والقيمة المتوقعة ، وبناء على نتيجة المقارنة يقرر المدقق احد الأمرين :

أ- إذا أظهرت عملية المقارنة اختلافات جوهرية يقوم المدقق بالاستفسار عنها وتوسيع نطاق عملية التدقيق .

ب-إذا أظهرت عملية المقارنة اختلافات غير جوهرية فان المدقق يخفض اختبارات التفاصيل قدر الإمكان.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي :

8- انها الدراسة الميدانية الأولى حول تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات .

9- أنها تهتم بتقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية من عدة جوانب سواء من ناحية مستوى الإفصاح ، الكشف عن المخاطر المالية والأخطاء المحتملة في القوائم المالية أو تخطيط عملية التدقيق من حيث الوقت والنطاق أو تخفيض تكاليف عملية التدقيق ، في حين تناولت كل دراسة من الدراسات السابقة جانب واحد أو بعض هذه الجوانب .

مشكلة الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

1- هل تساعد الإجراءات التحليلية للقوائم المالية التي يمارسها مدققوا الحسابات في الأردن على الشركات المساهمة العامة في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق .

2- هل تكشف تلك الإجراءات عن المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة .

3- هل تظهر تلك الإجراءات مستوى الإفصاح في تلك القوائم .

4- هل تساهم تلك الإجراءات في تخفيض تكاليف عملية التدقيق .

فرضيات الدراسة

من خلال التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كمل يلي :

- أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة من قبل مدققي الحسابات في الأردن يساعد في تخطيط توفيت ونطاق عملية التدقيق .
- أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يكشف عن المخاطرة المالية التي قد تحيط بالشركة .
- أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يظهر مستوى الإفصاح فيها .
- أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يساهم في تخفيض تكاليف عملية التدقيق .
-

منهجية الدراسة

ان منهجية الدراسة هي المنهج الوصفي بالاعتماد على :

أ- الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية لانجاز الجانب النظري من الدراسة .

ب- استخدام استبانه لانجاز الجانب الميداني للدراسة ، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة ، واهم الأساليب الإحصائية التي استخدمت لاختبار بيانات الدراسة هي :

- اختبار المصداقية ألفا Reliability Test – Alpha : تم استخدام معامل المصداقية ألفا (Corn Bach,s Alpha) لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة لاستبانه ويعتمد هذا المدى على الثبات الداخلي لأسئلة الاستبيان (Internal Consistency) في قدرتها على إعطاء ردود متوافقة اتجاه متغير معين .
- التحليلات الوصفية : وتتمثل هذه التحليلات باعتمادها لإجابات متكررة من عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة وإيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لها .
- اختبار كولموجوروف – سمير نوف Kolmogorov – Smirnov: يعد اختبار K – S من احد الاختبارات الإحصائية واللامعلمية المهمة والتي تستخدم في فحص البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة لمعرفة فيما أذا كانت موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا .
- اختبار (T – test) المزدوج للمتوسطات الحسابية : وذلك لمعرفة فيما أذا كان الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفعلي والمتوسط الحسابي الفرضي ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة إحصائي ($\square \leq 0.05$) .
- اختبار كاي تربيع (K2) Chi –Squar للمتغيرات المستقلة : لمقارنة الإجابات فيما بينها لمعرفة أذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن ، عند مستوى ثقة ($0.05 \geq \square$) .

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات ومكاتب تدقيق الحسابات المرخصة والعاملة في الأردن أما عينة الدراسة فتتكون من مدققي الحسابات القانونية الأردنيين (فئة أ) والعاملين بهذه الشركات والمكاتب ، وقد تم توزيع (280) استبانه أي بنسبة (55 %) من عينة الدراسة ، تم استرجاع (261) استبانه استبعد منها (11) استبانه بسبب عدم الإجابة الكاملة على الأسئلة ، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال (250) استبانه أي بنسبة (90 %) من الاستبيانات الموزعة ، وتم اختيار العينة باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة .

من الجدير بالذكر أن مهنة تدقيق الحسابات في الأردن شأنها شأن العديد من بلدان العالم ، تنظمها قوانين المهنة التي تطورت بتطور الاقتصادي الأردني وتزايد دور القطاع الخاص ، وقانون مهنة التدقيق رقم (32) لسنة 1985 وتعديلاته .

وقانون الشركة الأردني رقم (22) لسنة 1997 جاءت تلك القوانين ليكمل بعضها البعض حيث تناولت مختلف جوانب العلمية من حيث تنظيم عمل المدقق وتحديد واجباته وحقوقه ومسؤولياته والعقوبات التي تقع عليه وترخيصه بالعمل ومحتويات تقريره وغير ذلك من الأمور التي تعبر عن حاجة المجتمع وتواكب تطورات المهنة في العالم .

المبحث الأول : التدقيق وإجراءات التدقيق التحليلية

لابـــد من أعطاء فكرة عن أطار الموضوع وهو التدقيق عموماً قبل الخوض بخصوصية الإجراءات التدقيقية التحليلية .

مفهوم وتعريف تدقيق الحسابات : التدقيق بمعناه اللفظي Audit مشتقاً من الكلمة ألاتينية Audire ومعناها ((يستمع)) لان الحسابات كانت تقرأ على المدقق ، ويشير التاريخ القديم إلى أن قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يسجلون العلميات ثم يدققونها للتأكد من صحتها ، حيث كانت نعقد جلسة استماع عامة ، يتم فيها قراءة الحسابات وبعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم عن تلك العمليات التي كانت بطرق بدائية ومحددة . واليوم يمكن توضيح مفهوم التدقيق من خلال :

- إن تدقيق الحسابات يمثل عملية منتظمة Systematic Process أي أن الفحص الذي يقوم به المدقق يعتمد على التخطيط المسبق والمتمثل في برنامج التدقيق قبل البدء في عملية التدقيق .
- تمثل أدلة الإثبات والقرائن الأداة الأساسية الدالة على الإحداث الاقتصادية لتقييمها بصورة موضوعية .
- يلعب الحكم الشخصي للمدقق دوراً أساسياً في إجراء التطابق بين العناصر محل الفحص والمعايير الموضوعة وتحديد ماهية الأخطاء الجوهرية Substantive Errors في التقارير المالية .
- يعد تقرير المدقق جوهر عملية التدقيق لأنه الوسيط بين المرسل (المدقق) والمستلم (مستخدمي المعلومات) كما أن النتائج التي يظهرها الرأي المحايد يتضمنه التقرير له تأثير كبير في سلوك مستخدمي المعلومات من حيث ترشيد أحكامهم وقراراتهم .
- التدقيق الخارجي الذي يقوم به مكتب تدقيق مستقل عن المنشأة يتضمن دراسة انتقاديه للبيانات المعروضة عليه لزيادة قدرتها في مقابل احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية وإضافة مزيد من الثقة للمعلومات المقدمة ، ومن الجدير بالذكر أن أهمية التدقيق لمستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية تزداد بزيادة الحاجة إلى تقليل حالة عدم التأكد وتجنب مخاطر اتخاذ القرارات .

تعريف التدقيق :

على ضوء ما تقدم يمكن تعريف تدقيق الحسابات بأنه الفحص ألانتقادي المنظم لأدلة وقرائن الإثبات ، لما تتضمنه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات معدة في إطار البادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ومن خلال برنامج موضوع مسبقاً بهدف أعطاء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم في التعبير عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم .

أهداف تدقيق الحسابات :

تطورت أهداف التدقيق وبمرور الزمن نوجزها بما يلي(Brown, 1994: 2 – 18) :

- قبل عام 1900 ، كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء ، ولذلك كان التدقيق تفصيلي ولا يوجد ما يعرف بنظام الرقابة الداخلية صراحة كما هو اليوم .
- حتى عام 1940 ، كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي بالإضافة إلى اكتشاف الاختلاس والتلاعب والخطاء ، حيث بدأ الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية .
- حتى عام 1960 ، كان الهدف من التدقيق التحقق من صحة نتائج الإعمال والمركز المالي ، وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية (IC) Internal Control.
- من عام 1960 ، حتى ألان ، أضيفت أهداف كثيرة للتدقيق منها :

أ- مراقــبة ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ، ودراسة الأسباب التي حالت دون التوصل إلى الأهداف المجددة .

ب-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كلن مستهدفاً منها .

ت-القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة لجميع جوانب النشاط .

ث-تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لإفراد المجتمع .

ج- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة قياس خطر التدقيق على المنشأة محل التدقيق وكما أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين على ما تقدم ، في المعيار الدولي التدقيقي رقم (200) فقرة (2) على ان أهداف التدقيق للقوائم المالية هو : أن يتمكن المدققون من إعطاء الرأي عما اذا كانت القوائم المالية معدة ومن جميع الجوانب المادية طبقاً لإطار معروف من التقارير المالية للمنشآت , IFAC, 1996) . 44)

المعايير العامة للتدقيق (GAAS) Generally Accepted Auditing Standard

لقد اصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) (**AICPA , 1972 , 150 – 202**) بواسطة مجلس معايير التدقيق قائمة بمعايير التدقيق ، حيث تم تبويبها في ثلاث مجموعات وهي :

- **المجموعة الأولى** : المعايير الشخصية (العامة) وتشمل التأهيل العلمي والعملي للمدقق أولاً واستقلالية المدقق وثانياً وبذل العناية المهنية والالتزام بقواعد السلوك المهني في أداء العمل وإعداد التقرير ثالثاً .
- **المجموعة الثانية** : معايير العمل الميداني : وترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لتجديد حجم الاختبارات ، وتتكون هذه المجموعة من ثلاث معايير، وهي : التخطيط لعملية التدقيق والإشراف عليها أولاً ، ودراسة وتقييم الرقابة الداخلية كأساس لتحديد مدى الاعتماد عليها في تجديد حجم الاختبارات اللازمة ثانياً . الحصول على أدلة وقرائن أثبات كافية : لتكون أساس يعتمد عليه عند التعبير عن رأيه في التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص ألمستندي ، والتدقيق الحسابي ألانتقادي المنظم والملاحظات والاستفسارات والمصادقات ثالثاً .
- **المجموعة الثالثة** : وترتبط هذه المجموعة بكيفية إعداد التقرير النهائي لمدقق الحسابات ، وتنقسم هذه المجموعة إلى أربعة معايير :

- التأكد فيما أذا كان التقرير قد اعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها(GAAP) .
- التأكد من مدى ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية .
- التأكد فيما أذا كان الإفصاح في التقارير المالية كان كافياً .
- أعداد التقرير الفني المحايد المتضمن أبداء الرأي بطبيعة الفحص الذي قام به المدقق ، ودرجة المسؤولية التي يتحملها .

التعريف بالإجراءات التدقيقية التحليلية : Analytical Auditing Procedures

من المعايير الأميركية للتدقيق (**AICPA , 1978**) وكذلك من المعايير الدولية للتدقيق (IFAC , **161 – 166**) وما أورده كثير من الباحثين (**Dolphy , 2004 : 243 – 254**) فان الإجراءات التحليلية هي : اختبار جوهري للبيانات المالية وذلك باستخدام أساليب وأدوات مختلفة ، تبدأ بالإجراءات والمقارنة للبيانات المالية وذلك باستخدام أساليب وأدوات مختلفة ، تبدأ بالإجراءات والمقارنات البسيطة المتمثلة بالاستفسار والمناقشة

والبحث وإجراء التحليلات البسيطة إلى إجراءات متطورة ومعقدة تستخدم أساليب الإحصائية والرياضية المتقدمة ، بهدف الوصول إلى أدلة وقرائن إثبات حول البيانات والقوائم المالية موضوع التدقيق .

أهمية الإجراءات التحليلية : وتبرز أهمية الإجراءات التحليلية من خلال مايلي (**Jack , 2002 : 65 – 67**):

- تمكين مدقق الحسابات من تحديد اتجاهات عملية التدقيق عن تصميمه للبرنامج ، وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها منع للقيم الفعلية الواردة في القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي الإحصائي .
- تمكين مدقق الحسابات من تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين وهيأت حكومية وحتى الجهات الإدارية للمنشأة وغيرها ،وذلك بسبب :

أ– عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية .

ب– عدم كفاية نظام التقارير المعدة من قبل إدارة المنشأة .

ت– فشل الرقابة الداخلية بالقيام بإجراءات التحليلية بسبب تبعيتها لإدارة المنشأة .

ث– التعقيد في عملية إدارة المشروعات لاتساعها ولشيوع حالة المنافسة .

أساليب الإجراءات التحليلية

لقـد أشـار المعيار الأمريكي للتدقيق رقم (24) (**AICP, No .23 . 56**) لسنة 1978 ، والمعيار رقم (56) لسنة 1988 الصادرين عن معهد المحاسبيين الأمريكيين إلى أن الإجراءات التحليلية تشمل ستة أنواع من المقارنات وهو ما أكده أيضاً المعيار الدولي للتدقيق رقم 520 لسنة 1996 (**IFAC , No .520**) وهي :

أ–مقارنة المعلومات عن الفترة الجارية بمعلومات مماثلة عن الفترات السابقة .

ب–مقارنة المعومات عن الفترة الجارية بالموازنات أو التنبؤات.

ج– دارسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية الملائمة .

ح– دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات ، مثل النسب لهامش الربح .

خ– مقارنة معلومات المالية بأخرى مماثلة لوحدات تنظيمية أخرى .

د– مقارنة معلومات المالية بمعلومات مماثلة تتعلق بالقطاع .

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتنفذ هذا الإجراءات باستخدام المقاييس النقدية او الكمية أو النسبية وذلك من خلال المعلومات المالية للمنشأة ، وقد تم تصنيف هذه الإجراءات إلى ثلاث مستويات وهي :

المستوى الأول : الإجراءات التحليلية الوصفية (غير الكمية)

وفقاً لهذه الإجراءات يستخدم المدقق نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها ، وتشمل هذه الإجراءات :

- الاستفسار : عبارة عن مجموعة من لأسئلة الموجهة إلى شخص لديه معلومات حول طبيعة عمل المنشأة تشمل النواحي المالية والمحاسبية والتدقيقية .
- التوقعات من نتائج التدقيق السابقة : كالأخطاء التي اكتشفت في عملية التدقيق السابقة ومقابلة المدقق السابق وذلك لتحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية التدقيق الحالية .

- مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية) : كالاطلاع على الكتب العلمية وأدلة المحاسبة والتدقيق الدولية . وعلى قوانيين وتشريعات الحكومية ، وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المنشأة والتقارير السنوية ، وما صدر من السوق المالي عن المنشأة موضوع التدقيق والمنشآت المماثلة لها .
- مراجعة المعلومات الداخلية (غير الكمية) : كمراجعة النظام الداخلي لمنشأة ، وعقد التأسيس ، وكذلك مراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع اجتماع الهيئة العامة والاطلاع على ملفات الموظفين ، وملفات المراسلات بالإضافة إلى سجلات الإنتاج ، والتعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها وعلى العقود المهمة والتي يكون لها تأثير على عملية التدقيق مثل اتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل .

المستوى الثاني : الإجراءات التحليلية والكمية البسيطة

تتمثل الفلسفة الرئيسية وراء استخدام هذه الإجراءات في التدقيق ، في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين واستمرارها على هذا النمط في مستقبل ما دامت الظروف المحيطة لم تتغير ، ويمتاز هذا النوع من الإجراءات باعتماد المعلومات الكمية ومعالجتها بطريقة سهلة لتعطي دلائل في عملية التدقيق الحسابات ، واهم هذه الإجراءات ما يلي :

أ- **تحليل النسب المالية Financial Ratios** : النسب المالية عبارة عن الرابط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية ، كنسب السيولة والملاءة والربحية وغيرها ويساعد هذا الأسلوب في اكتشاف بنود غير عادية تستوجب البحث والاستفسار .

ب- **التحليل الأفقي Horizontal Analysis** : يعني دراسة النسب المالية للمنشأة على مدى عدد من السنوات ، وذلك لاكتشاف أي أخطاء غير عادية أو أي انحرافات في بنود القوائم المالية .

ت- **التحليل الرأسي (تحليل المكونات) Vertical Analysis** : وهو التحليلي الذي يبحث العلاقة القائمة بين بنود قائمة مالية معينة ولفترة مالية معينة .

ث- **تحليل الاتجاه التقديري Judgmental Trend Analysis** : ويعني حساب مجموعة من الأرقام القياسية لعدد من السنوات السابقة مقارنة بسنة الأساس ، وبيان مقدار الزيادة أو النقص في بند معين وبيان أسباب الزيادة أو النقص غير العادي في ميل الاتجاه ، ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على سياسات الإدارة المختلفة بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى التغيرات الناتجة خلال سنوات المقارنة .

ج- **الاختبار التنبؤي Predictive Testing** : وهو توقع معلومات مالية معينة من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية مثل التنبؤ بتكلفة المبيعات بالرجوع إلى كمية البضاعة المشحونة ومدى تكاليف الوحدة الواحدة .

ح- **تحليل انحراف الموازنة Analysis of Budget Variances** : وهو القيام بالمقارنة بين النتائج الفعلية والموازنات التخطيطية لمعرفة الانحرافات أن وجدت والاستفسارات عن أسبابها وعلى المدقق الاهتمام بالانحرافات الجوهرية منها (غير معروفة الأسباب) لأنها قد تشير إلى وجود أخطاء أو مخالفات معينة في المعلومات المالية .

المستوى الثالث : الإجراءات الكمية المتطورة :

يشمل هذا النوع من الإجراءات على أساليب إحصائية ورياضية متطورة تعتمد على معلومات كمية ، وبشكل أساسي تعتمد على المعادلات الرياضية وذلك باستخدام البيانات التاريخية ، منها :

أ- **تحليل الانحدار Regression Analysis** : لبيان نوع العلاقة بين متغير مستقل أو أكثر ومتغير تابع ، وفي التدقيق يستخدم هذا الأسلوب في تحديد واضح لتوقعات المدققين ، مع إيجاد مقياس للثقة والدقة وينقسم تحليل الانحدار إلى (**أمين السيد لطفي ، 1993 ، ص 129**) :

- **تحليل الانحدار البسيط Analysis of Simple Regression** : أيجاد علاقة بين حساب معين وحساب أخر ، ومحاولة التنبؤ برصيد احد الحسابين من خلال رصيد الحساب الأخر باستخدام تلك العلاقة ، ويعتمد الانحدار البسيط على أساس تحديد العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع حسب المعادلة التالية $Y = a + bx$ حيث Y : المتغير التابع المراد التنبؤ بقيمته ، X : المتغير المستقل ، A : قيمة ثابتة ، B : تمثل معدل التغير .
- **تحليل الانحدار المتعدد Analysis of Multiple Regression** : أيجاد علاقة بين عدة حسابات من جهة (متغيرات مستقلة) وحساب أخر (متغير تابع) للاستدلال بالمتغيرات المستقلة في إيجاد قيمة المتغير التابع للتحقق من صحة أو للتنبؤ برصيده ، ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية :

$$Y = a + b1x1 + b2x2 + \ldots\ldots + bnxn$$

- فمثلا يمكن اعتبار تكلفة الإنتاج المتغير التابع ، واعتبار العناصر المكونة لها متغيرات مستقلة مثل المواد ، والأجور ، والمصاريف الغير مباشرة ، ومن خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات لعدة سنوات ماضية ، يمكن تحديد معاملات الانحدار ثم استخدام المعادلات السابقة في تحديد تكلفة الإنتاج المتوقعة للسنة الحالية .

ب- **تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis** : السلاسل الزمنية عبارة عن مجموعة من البيانات المتعلقة بفترات زمنية معينة ، عادة على فترات متساوية ومن ثم تحليل البيانات لتحديد مكونات سلوك السلاسل الزمنية ، مثل الاتجاه بفترات طويلة الأجل ، التغيرات الموسمية ، التغيرات العشوائية (**جوردن بانكرزف وجورج اوسلفان ، 1981 : ص 172 – 173**). وهناك نموذج شائع الاستخدام هو نموذج الضرب ، وفقاً للمعادلة التالية :

$$Y = t^* c^* s^* 1$$

ذ- **نموذج التخطيط المالـــي Model of Financail Planning** (**Wild. J.J. and S.F. Biggs : 226–240**) طبقاً لهذا النموذج يتم البدء باختيار احد بنود القوائم المالية باعتبارها المتغير الرئيسي (المستقل) حيث يستخدم التنبؤ ببقية البنود ، وبعد انتهاء كافة التنبؤات يتم أعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها مع القوائم المالية الفعلية لتحديد مدى معقولية الظاهرة في هذه القوائم ويأخذ أي بند الشكل العام للانحدار كالتالي :

$$Y_I = a + bx_I + M_I$$

حيث I : الفترة المراد التنبؤ عنها ، M : تمثل الخطأ العشوائي الناتج عن التنبؤ ، وهو الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المتنبأ بها .

د- **نموذج التدفق النقدي Model of Cash Flow** (**نجيب الجندي، ص 136 – 144**) : ويختلف هذا النموذج عن نموذج التخطيط المالـــي في أن المتغير المستقل لهذا النموذج هو التدفقات النقدية ، وكذلك لا يسعى إلى التنبؤ بعناصـــر القوائم المالية جميعها و بل يتم التنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة

بالنشاط العادي للمنشأة أما القيـــم الحقيقية للعناصر المصروفات والإيرادات غير العادية والأصول القابضة والقروض طويلة الأجل لأيتم التنبؤ بها ، لذلك تعد قوائم مالية تقديرية للدخل المركزي المالي .

تكامل الإجراءات التحليلية مع إجراءات التدقيق الأخرى :

أ- التكامل في مرحلة تخطيط عملية التدقيق :

عندما يقوم المدقق باستخدام العينات الإحصائية في عملية التدقيق ينصرف الاهتمام إلى إمكانية عدم اكتشاف جميع الأخطاء التي تتضمنها القوائم المالية موضوع التدقيق ، وبالتالي يواجه المدقق مخاطر تتمثل في إبداء رأي سليم عن معلومات مالية تتضمن تحريفات جوهرية وتكون هذه المخاطر من نوعين :

1- مخاطر تتعلق باحتمال حدوث أخطاء هامة خلال مراحل العملية الحسابية .

2- مخاطر تتعلق باحتمال عدم اكتشاف أخطاء هامة من تلك التي حدثت فعلاً .

ويعتمد المدقق على نظام الرقابة الداخلية ICS لتقليل المخاطر الأولى ، وعلى الاختبارات الجوهرية (اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية) لتقليل المخاطر الثانية ، ونظراً لإكمال النوعين من الخاطرة مستقلين إحصائياً ، فأن خطرا لاكتشاف يمكن قياسه كما يلي(الجندي ، ص 154 – 156) : $R = C * S$ حيث

R : تمثل المخاطر الكلية الناتجة عن قبول قيمة دفترية تحتوي أخطاء هامة نسبياً .

C : تمثل المخاطر المرتبة عن الأخطاء الناتجة من خلل في النظام الرقابة الداخلية .

S : تمثل المترتبة عن عجز الاختبارات الجوهرية عن اكتشاف أخطاء هامة وقعت فعلاً .

ويقوم المدقق عادة قبل البدء بالتدقيق بتقدير قيمة C بناءً على مدى قوة ICS ، أما درجة المخاطرة الكلية ، فهي تحديد كسياسة عامة لمكتب التدقيق .

فكلما زادة درجة الثقة المعطاء للإجراءات التحليلية ، فكلما قلت درجة المخاطرة المرتبطة بها وهذا يؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة D ، بمعنى تزيد درجة المخاطرة التي يقبلها المدقق في أدائه لتدقيق تفاصيل العمليات والأرصدة ، وبالتالي تقل درجة الثقة التي يحتاجها لتخطيط اختبارات التفاصيل DT ، الأمر الذي ينتج عنه صغر حجم العينات التي سيفحصها وهذا يعكس الثقة والاطمئنان الذي حصل عليها المدقق من خلال قيامه بالإجراءات التحليلية AP .

ب- التكامل في مرحلة تقييم نتائج عملية التدقيق (المرحلة النهائية)

بعد أن ينتهي المدقق من عملية التدقيق ، يقوم بتحديد درجات المخاطرة الفعلية بناءً على النتائج التي اتضحت له نتيجة الفحص ، ومن ثم يحسب من واقعها درجة المخاطرة الكلية التي تحققت فعلاً كما يلي :

$R = C * A * D$ ، وتقوم المعادلة على الافتراضات التالية (الجندي ، ص 158 – 160) :

1- إجراء فحص نظام الرقابة الداخلية ICS ، والإجراءات التحليلية AP ، وتدقيق تفاصيل العمليات والأرصدة بصورة مستقلة عن بعضها ، وهذا ما يحدث فعلا في الواقع العملي حيث يبدأ المدقق عمله بفحص وتقيم ICS وعن طرق التدقيق الدوري خلال السنة ، ثم يقوم في نهاية السنة المالية بالإجراءات التحليلية AP ويتبعها تدقيق تفاصيل العمليات والأرصدة .

2- أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه جميع إجراءات الفحص السابقة هو تخفيض احتمال احتواء القوائم المالية أخطاء مادية .

3- إن الأوزان النسبية لكل من D ، A ، C متساوية ، بمعنى انه يمكن إحلال أي إجراء تدقيقي بدلا من الأخر ، فقد يرى المدقق الاكتفاء بالإجراءات التحليلية وعدم القيام بتدقيق تفاصيل العمليات والأرصدة

والعكس ، ألان التوصيات المهنية لا تفضل الاعتماد الكامل على ICS وعدم القيـــــام بإجراءات تدقيق أخرى ، بمعنى انه لا يجوز أن تكون المخاطرة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية تساوي صفر ، مهما كانت درجة كفاءة ISC وهذا يعني ضمناً انه على المدقق القيام بالإجراءات التحليلية أو اختبار تفاصيل العمليات والأرصدة أو كليهما معاً (AICPA: 71 – 72) .

بعد تحديد قيمة R الفعلية (درجة المخاطرة الكلية الفعلية) يقوم المدقق بمقارنتها بدرجة المخاطرة الكلية التي يقبلها المدقق والمحددة مسبقاً كسياسة عامة لمكتب التدقيق ، فإذا تحققت الدرجة المطلوبة أو أفضل يكون المدقق قد حقق أهدافه ومن ثم يجري إجراءات التدقيق إما أذا لم يحقق ذلك ، فأنه يحاول تحقيقها وذلك عن طريق القيام بإحدى الأمور التالية :

1- إجراء فحص تحليلي مرة أخرى ، بمقارنة القيم الدفترية بالقيم الحقيقية التي توصل إليها فعلاً بعد مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة (وليس بالقيم التقديرية) فقد تؤدي هذه المراجعة إلى زيادة درجة الثقة في نتائج AP ، وبالتالي تخفيض درجة مخاطرة الإجراءات التحليلية A .

2- إجراء مزيد من اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة فقد يؤدي ذلك إلى زيادة درجة الثقة فيها ، وبالتالي تخفيض مخاطر اختبارات التفصيل D .

3- القيام بالإجراءين معاً وتخفيض درجة مخاطرة كل من D ، A .

وينتج عن الإجراءات تلك تخفيض درجة المخاطرة الكلية ، وبذلك يتضح التكامل بين AP والإجراءات الأخرى في مرحلة تقييم نتائج عملية التدقيق (المرحلة النهائية) .

المبحث الثاني : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث اختبار درجة المصداقية والثبات لبيان الدراسة ثم وصف خصائص مجتمع الدراسة ، وعرض وتحليل واختبار فرضيات الدراسة .

اختبار مصداقية البيانات :

بعد تحكيم الاستبانة ، تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach·a Alpha) للتحقق من ثبات الاستبانة لكل جزء من أجزائها ، وكانت معاملات الثبات تتمتع بدلالات ثبات واتساق مقبولة لغايات البحث العلمي ، ويُعد اختبار المصداقية إلفا ضعيفاً أذا كان اقل من (60 %) ومقبولاً أذا كان (60 – 70) وجيد أذا كان (70 – 80 %) وما زاد على (80%) يعتبر ممتازاً ، وكلما اقترب المقياس من واحد صحيح ، تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل . (Sckaran Uma, 1992 : 76 – 78.)

جدول رقم (1) اختبار درجة مصداقية البيانات

الرقم	تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية	عدد الفقرات	قيمة معامل	النتيجة

	للشركات المساهمة العامة في الأردن		ألفا	
.1	المساعدة في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق	30	0,9024	ممتازة
.2	بيان المخاطرة المالية التي قد تحيط بالمنشأة	32	0,9581	ممتازة
.3	إظهار مستوى الإفصاح في القوائم المالية	42	0,9603	ممتازة
.4	تخفيض تكاليف عملية التدقيق	7	0,7114	جيدة
.5	متغيرات الدراسة مجتمعة	111	0,9640	ممتازة

أن قيمة ألفا لجميع المتغيرات المستقلة للاستبانة بلغت (0.96) وهذه النسبة ممتازة ، وهذا يعني توفر درجة عالية جداً من المصداقية في الإجابات .

اختبار كولمو جوروف – سمير نوف (K – S)

يتم إجراء اختبار K – S لإجابات المدققين عينة الدراسة على متغيرات الدراسة ، وذلك لفحص توزيع تلك الإجابات فيما أذا كانت موزعة توزيعا طبيعياً أم لا ، ولقد تم تلخيص نتائج الاختبار بالجدول أدناه.

جدول رقم (2) ملخص نتائج اختبار (K – S) لإجابات العينة

الرقم	المتغير	(K – S) (2)	مستوى الدلالة – 2 tailed
.1	تخطيط عملية التدقيق	1,790	0,003
.2	المخاطرة المالية	4,686	0,000
.3	مستوى الإفصاح	1,910	0,001
.4	تكاليف عملية التدقيق	2,324	0,000
.5	الكلي	2,197	0,000

نلاحظ أن إجابات المدققين على الأسئلة ولجميع المتغيرات جاءت موزعة توزيعاً طبيعياً حيث أن قيمة α اقل من 0,05 وذات دلالة إحصائية قوية .

وصف خصائص عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من شركات ومكاتب تدقيق الحسابات ، وفيما يلي وصف لإفراد عينة الدراسة :

1- **المؤهل العلمي :** تبين أن اغلب أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس حيث شكلت نسبتهم (80,8 %) ، يليهم حملة الماجستير بنسبة (14,4 %) ثم حملة الدبلوم العالي بنسبة (4,8 %) ، وهذا يدل على أن عينة الدراسة على قدر جيد من التأهيل العلمي يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبانة بشكل جاد .

2- **التخصص العملي :** بتين أن اغلب إفراد عينة الدراسة متخصصين في المحاسبة ، حيث شكلت نسبتهم (87,6 %) وهذا يدل على توافق وانسجام المستجيبين ، وتوفير الخلفية العلمية للقيام بالأعمال الموكلة إليهم بدرجة مناسبة .

3- **عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق :** ظهر أن أكثر من نصف إفراد عينة الدراسة لديهم خبرة بين (6 – 9) سنوات ، حيث شكلت نسبتهم (61,2 %) ، كما نلاحظ أن الذين لديهم خبرة بين (2 – 5

) سنوات (18.4 %) والذين خبرتهم بين (10 – 15) سنة (12,4 %) والذين خبرتهم (15) سنة فأكثر (8 %) ، وهذا كله يشير إلى أن سنوات الخبرة تأتي مناسبة لطبيعة المهام والإعمال الموكلة لإفراد العينة في مجال التدقيق .

4- **المركز الوظيفي** : كان غالبية إفراد عينة الدراسة هم من المدققين ، حيث شكلت نسبتهم (58,8 %) وهذا يدل على أن الإجابات كانت من الذين يقومون بالإجراءات الأساسية لعملية التدقيق المنبثقة عن برنامج التدقيق الذي غالبا ما يعده مدراء التدقيق ، كما نلاحظ أن نسبة (17,2 %) من إفراد العينة كانوا بمركز مدقق رئيسي وهذا يعني أن إفراد العينة هم من المطلعين بشكل أساسي على سير أعمال التدقيق ، بينما شكلت نسبة (9,6 %) مركز شريك .

5- **العمر** : أظهرت الدراسة أن حوالي نصف إفراد العينة أعمارهم بين (20 – 30) سنة بنسبة (84,8 %) والنصف الأخر أعمارهم بين (30 – 40) سنة بنسبة (43,2 %) والباقي أعمارهم فوق الأربعين سنة بنسبة (8 %) ، مما يشير إلى أن جميع أفراد العينة يتمتعون بخبرة مناسبة للقيام بإعمالهم كما أن غالبيتهم في سن النشاط والأداء الأمثل .

6- **القطاع الذي يتركز فيه عمل المدقق** : من الجدول أدناه .

جدول رقم (3) توزيع إفراد العينة حسب القطاع

الرقم	القطاع	العدد		النسبة المئوية %		المجموع	
		لا يعمل	يعمل	لا يعمل	يعمل	لا يعمل	يعمل
.1	المالي	183	67	73,2	26,8	250	100
.2	الصناعي	151	99	60,4	39,6	250	100
.3	التجاري	103	147	41,2	58,8	250	100
.4	الخدمات	213	37	85,2	14,8	250	100
.5	أخرى	244	6	97,6	2,4	250	100

7- يتضح أن أكثر المدققين يعملون بالقطاع التجاري وبنسبة (58,8 %) يليه القطاع الصناعي بنسبة (39,6 %) ، يله القطاع المالي وبنسبة (26,8 %) ، وأخيراً قطاع الخدمات بنسبة (14,8 %) ، وهذا يشير إلى إن المدقق الواحد يعمل في أكثر من قطاع وبالتالي فان هذه الدراسة تشمل جميع القطاعات ونتائجها وتكون مفيدة لهذا القطاعات .

8- العلاقات المهنية الدولية : اتضح من الدراسة أن غالبية شركات ومكاتب تدقيق الحسابات التي يعمل بها المدققون لها علاقات مع مكاتب تدقيق عالمية حيث شكلت نسبتهم (74,8 %) وهذا يدل على أن المستجيبين يتمتعون بخبرة جيدة من خلال استفادتهم من هذه العلاقات ، بينما نسبة (25,2 %) مثلت المدققون الذين ليس لمكاتبهم علاقات دولية .

9- الشهادات المهنية : تبين أن المدققين عينة الدراسة حاصلون على شهادات مهنية مختلفة ، مما يدل على تأهيل مهني مناسب لدى المستجيبين ، حيث بلغت نسبة الحاصلين على CPA (2,8 %) و CMA بنسبة (12,8 %) ، و CIA بنسبة (23,2 %) ومؤهلات مهنية أخرى بنسبة (61,2 %) .

10- اثر خبرة المدقق على القيام بالإجراءات التحليلية :

11- تم إجراء هذا النوع من التحليل لبيان فيما أذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الحسابية لأسئلة الاستبيان ، وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي لفئات خبرة المدققين ، ويبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي .

جدول رقم (4) نتائج تحليل اثر الخبرة على قيام المدقق بالإجراءات التحليلية

الرقم	الفرضـــــــية	المتوسط الحسابي لجميع الفئات	الانحراف المعياري لجميع الفئات	قيمة F لجميع الفئات	مستوى المعنوية لجميع الفئات
.1	مساعدة المدقق في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق	4,03	0,3570	1,6397	0,1808
.2	كشف المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة	3,80	0,4289	12,0986	0,000
.3	إظهار مستوى الإفصاح في القوائم المالية	3,91	0,4290	3,6813	0,0127
.4	تخفيض تكاليف عملية التدقيق	3,25	0,5013	4,6953	0,033
	الكلي	3,87	0,3111	7,9349	0,000

يبين الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية عند مستوى المعنوية (0,05) لأثر خبرة المدقق على القيام بالإجراءات التحليلية للفرضية الأولى (تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق) ، حيث بلغ مستوى المعنوية (0,01808) وهي أعلى من مستوى (0,05) وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .

أما بالنسبة لأسئلة الفرضية الثانية (المخاطر المالية) فقد أظهرت وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية ، حيث بلغ مستوى المعنوية (0,000) ، ولتحليل هذه الفروق تم إجراء المقارنة البعدية حيث تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الثالثة والثانية وكانت لمصلحة المجموعة الثانية ، وتبين أيضاً وجود فروق بين المجموعة الثالثة والرابعة وكان لمصلحة المجموعة الرابعة .

كما أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على القيام بالإجراءات التحليلية للفرضية الرابعة (تخفيض تكاليف التدقيق) حيث بلغ مستوى المعنوية (0,33) ، حيث كانت الفروقات بين المجموعة الثالثة والرابعة لصالح الرابعة ، وبين المجموعة الثالثة والثانية لصالح الثانية .

وبشكل أجمالي ، أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الخبرة والإجراءات التحليلية حيث بلغت قيمة (F = 7,9349) وبمستوى معنوية (0,000) .

اثر المركز الوظيفي على القيام بالإجراءات التحليلية :

تم إجراء هذا النوع من التحليل لبيان فيما أذا كان هناك اثر لمركز المدقق الوظيفي على القيام بالإجراءات التحليلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

الجدول رقم (5) نتائج تحليل اثر المركز الوظيفي للمدقق على القيام بالإجراءات التحليلية

الرقم	الفرضـــــــية	المتوسط الحسابي لجميع الفئات	الانحراف المعياري لجميع الفئات	قيمة F لجميع الفئات	مستوى المعنوية لجميع الفئات
.1	مساعدة المدقق في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق	4,0341	0,3570	16,3854	0,000
.2	كشف المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة	3,8099	0,4289	1,5554	0,2008
.3	أظهار مستوى الإفصاح في القوائم المالية	3,9105	0,4290	3,4302	0,0177
.4	تخفيض تكاليف عملية التدقيق	3,2566	0,5013	13,1162	0,000
	الكلي	3,8737	0,3111	1,5109	0,2122

اظهر الجدول أعلاه وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المركز الوظيفي للمدقق والإجراءات التحليلية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,0341) كما بلغت قيمة F (16,3854) بمستوى معنوية (0,000) وهو ذو دلالة جيدة لمركز وظيفة المدقق على القيام بالإجراءات التحليلية ، حيث وجدت فروق بين المركز الأول والرابع وكانت لصالح الأول ، وبين المركز الأول والثالث لصالح الأول ، وبين الثاني والرابع لصالح الثاني ، وبين الثاني والثالث لصالح الثاني .

وتبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المركز الوظيفي وقيام المدقق بالإجراءات التحليلية للفرضية الثانية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,8099) كما بلغت قيم (1,5554) وبمستوى معنوية(0,2008) وهو أعلى من المستوى (0,05) .

كما تبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المركز الوظيفي وقيام المدقق بالإجراءات التحليلية للفرضية الثانية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,9105) كما بلغت قيمة F (3,43.2) بمستوى معنوية (0,0177) ، حيث وجدت فروقات بين المركز الرابع والثالث ولصالح الثالث .

وكذلك تبين وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين المركز الوظيفي وقيام المدقق بالإجراءات التحليلية للفرضية الرابعة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,2566) ، كما بلغت قيمة F (13,1163) بمستوى معنوية (0,000) ، حيث تبين وجود فروقات بين المركز الثالث والثاني لصالح الثالث ، وبين الثالث والأول لصالح الثاني ، وبين الرابع والأول لصالح الأول.

وأخيراً ، بلغ مستوى المعنوية لأثر المركز الوظيفي ككل على قيام المدقق بالإجراءات التحليلية (0,2122) وهو أعلى من (0,05) وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المركز الوظيفي وقيام المدقق بالإجراءات التحليلية .

اختبار فرضية الدراسة :

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية بهدف تقييم مقاييس تلخيصية للبيانات المتوفرة عن عناصر العينة ، حيث استخدمت مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت لاختبار الفرضيات ، وتم أجراء (T – Test) لاستخراج درجة المعنوية كما تم استخدام اختبار كاي تربيع (K^2) لمقارنة إجابات المستجيبين لمعرفة مدى انسجامها، حيث تم وضع خمسة مستويات للإجابة موزعة على فقرات الاستبيان ، ويمثل كل مستوى وزناً معنوياً للإجابة تتراوح من (1– 5) حيث مقياس ليكرت ، وذلك لأغراض التحليل الإحصائي وكما موضح أدناه :

نوع الإجابة	الوزن
غير موافق جداً	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق	5

هذا وقد تم اعتبار كافة الإجابات التي تقع بين الفئتين الأولى والثانية على أنها مؤشرات تدل على وجود ضعف في فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة ، وهذا وقد تم اعتماد وسط حسابي فرضي مقداره (3) ليمثل الحد الأدنى من نسبة التطبيق الجيدة واعتبر الوسط الحسابي (3) هو الحد الأدنى للدرجة الجيدة التي يكن قبولها لقياس درجة فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة ، لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة في الاقتصاد الأردني .

وبما أن حجم عينة الدراسة أكثر من (30) استبانه إذ بلغ عددها الصافي (250) استبانه وان الدراسة الميدانية اعتمدت على دراسة غالبية المجتمع كعينة فأن الأساليب المناسبة هي أساليب الإحصاء الوصفي ولا حاجة لاستخدام أي من الأساليب الاحتمالية لاختبار فرضية الدراسة (**لنكولن تشاد ،199 ، ص 374**) .

اختبار الفرضية الأولى : « **أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يساعد في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق** » ، وقد تم اختيار هذه الفرضية باستخدام الفقرات من (1– 30) من لاستبانه وباستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، كما يظهر في الجدول الاتي :

الرقم	الفقـــــــــــــــرات	الوسط	الانحراف

		الحسابي	المعياري
1-	الاستفسار من المدقق حول الأمور ذات الأهمية والتي تؤثر على اختبار الفقرة الحالية	3,54	0,87
2-	مناقشة الإدارة بخصوص أية عوامل مهمة تؤثر على أعمال المنشأة	4,43	0,50
3-	توفير دليل مكتوب للإجراءات المحاسبية والتحليلية	4,22	0,68
4-	دقة النظام المحاسبي في إثبات العمليات المالية	4,54	0,55
5-	وجود إشراف فعال على جميع النواحي المحاسبية والمالية	4,41	0,58
6-	وجود معايير محاسبية ومالية وفنية تعتمد عليها المنشأة في إعداد خططها المالية	4,28	0,63
7-	دارية الموظفين بالموازنة التخطيطية ، ويتم تدريبهم على ما يؤدونه من أعمال	4,98	0,42
8-	توافق السياسات المطبقة مع الخطط والإجراءات والقوانين المحلية والنظام الداخلي للمنشأة	4,29	0,60
9-	وجود نظام رقابة داخلية قوي بحيث موضوعية الأهداف والصلاحيات والرقابة عليها	4,27	0,66
10-	معقولية المستحقات وملاحظة وجود أي مستحقات غير اعتيادية	3,90	0,58
11-	معقولية الأرصدة الافتتاحية لحسابات الميزانية عند البدء بعملية التدقيق (مثل الاهتلاك المتراكم من حيث ملائمة المخصص مع فترة استخدام الأصل)	4,12	0,55
12-	الاستفسار عن أصل الحسابات الحقيقية ونشأتها مثل الحسابات غير الملموسة	4,05	0,62
13-	قدرة إدارة المنشأة على إعطاء تقديرات دقيقة (مثل نسبة الانجاز في المقاولات غير المنتهية)	3,91	1,03
14-	مراجعة مذكرة تخطيط عملية التدقيق للسنة السابقة	3,76	0,98
15-	مراجعة النظام الداخلي للمنشأة وعقد التأسيس	4,07	0,71
16-	الاطلاع على ملفات الموظفين وملفات المراسلات التجارية	3,73	1,03
17-	فحص أرصدة الحسابات المختلفة وموازين المراجعة بهدف الاستدلال على وجود أرصدة حسابات غير اعتيادية	3,67	0,73
18-	مقارنة أرصدة حسابات السنة الحالية مع أرصدة حسابات السنة السابقة	4,32	0,68
19-	احتساب النسب المالية للمنشأة ومقارنتها مع معدلات القطاع المماثل	4,03	0,47
20-	مقارنة النسب المالية للمنشأة مع النسب المالية الخاصة بالفقرات السابقة لتوضيح التباين ووضع التصورات لإعمال المنشأة خلال الفترات القادمة	4.06	0.32
21-	احتساب نسبة مالية معينة بين أرصدة على علاقة وثيقة بالفترة الحالية والسابقة للتأكد من معقوليتها (مثل نسبة عمولة المبيعات إلى أجمالي المبيعات)	3,86	0,53
22-	دراسة العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية (مثل الرواتب مقارنة بعدد الموظفين)	3,78	1,07
23-	مقارنة بيانات الفترة الفعلية الحالية مع الموازنات التخطيطية	4,17	0,59
24-	تفسير انحراف البيانات الفعلية عن الموازنات التخطيطية والتنبؤات	4,01	0,57
25-	تحليل الاتجاه للقوائم المالية لإظهار الفروقات غير المتوقعة والأخطاء المحتملة	4,15	0,53
26-	توقع معلومات مالية من خلال الاطلاع على معلومات غير مالية (مثل التنبؤ بتكلفة المبيعات من خلال الرجوع إلى كمية البضاعة المشحونة ومعدل تكاليف الوحدة ، ومن ثم مقارنة التكاليف المقيدة في السجلات مع القيمة المتوقعة)	4,01	0,91
دراسة العلاقة بين عناصر المعلومات			
27-	العمل على إيجاد علاقة بين حساب وأخر ومحاولة التنبؤ برصيد أخر للتأكد من صحته أو التنبؤ برصيده خلال فترة معينة (مثل تحليل الانحدار البسيط)	3,82	0,74
28-	العمل على أيجاد علاقة بين حسابات للاستدلال بها على حساب أخر لتأكد من صحته أو التنبؤ برصيده خلال فترة معينة (مثل تحليل الانحدار المتعددة)	3,84	0,77

29-	العمل على إيجاد معدلات تعبر عن العلاقة بين عدة حسابات خلال عدد من السنوات للتنبؤ بأرصدة تلك الحسابات في فترة معينة (مثل تحليل السلاسل الزمنية)	3,81	0,78
30-	استخدام أية وسائل إحصائية أو مالية أخرى في الاسترشاد أو التنبؤ بأرصدة بعض الحسابات	3,98	0,52
متوسط الفرضية الأولى		4,03	0,36

من الجدول أعلاه يتضح مدى فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في مساعدة في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق ، سواء أكانت هذه الإجراءات وصفية (الفقرات1 – 16) أو إجراءات كمية (17 – 30) ، حيث جاءت قيم المتوسط الحسابي جميعها دالة على بشكل جيد على فاعلية هذه الإجراءات ، حيث اجتازت جميع الفقرات المتوسط الحسابي الفرضي والذي يمثل الحد الأدنى الذي يقبل به الباحث كدلالة على الفاعلية الجيدة .

دلت الفقرة (4) على أهمية دقة النظام المحاسبي في أثبات العمليات المالية بمتوسط حسابي (4,54)، كما بينت الفقرات التي تليها على فاعلية وجود دليل مكتوب للإجراءات المحاسبية ومعايير محاسبية ومالية وفنية تعتمد عليها المنشأة ، وكذلك وجود نظام رقابة داخلية قوي والقيام بإجراءات المقارنة سواء ين الأرصدة أو النسب المالية .

كما دلت الفقرتين (24 – 26) على ضرورة مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات المتوقعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,01) ، وعلى دراسة العلاقة بين عناصر المعلومات باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية (الفقرات من 27 – 30) .

وأخيراً يلاحظ أن المتوسط الحسابي للفرضية الأولى بلغ (4,03) مما يدل على وجود علاقة قوية بين الإجراءات التحليلية وتخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق ، كما ظهر متوسط الاستجابات لكل فقرة على انفراد متقاربة جداً مع الفقرات الأخرى مما يدل على أن هناك جدية في الاستجابة ، كما أن البيانات لا تتمتع بتشتت عالي ويظهر ذلك من قيمة الانحراف المعياري والتي تساوي (0,36) مما يدل على تجانس جيد في الإجابات وبناءاً على ما تقدم فأننا نقبل الفرضية الأولى والتي تنص على :

" **ان القيام الإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يساعد في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق** " .

اختبار الفرضية الثانية : " **أن القيام بالإجراءات التحليلية لقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يكشف عن المخاطر المالية المتوقعة التي قد تحيط بالمنشأة** " . تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الفقرات (31 – 63) من الاستبانة ، ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذا الاختبار :

الجدول رقم (7) نتائج تحليل المتعلقة بفاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في كشف المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة

الرقم	الفقـــــــــــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

	إجراءات تحليلية وصفية		
التعرف على وجود خطط لدى أدارة المنشأة حول :			
31-	تقييم الأصول حسب القيمة العادلة وإمكانية التصرف بها :	4,01	0,32
32-	اقتراض الأموال أو إعادة هيكلية الديون أو تأجيل النفقات :	3,81	0,75
33-	زيادة حقوق الملكية .	3,96	0,48
34-	وجود قيود على التصرف في أصول المنشأة (أظهار الأصول المستخدمة كرهن أو كضمان)	3,94	0,84
35-	وجود التزامات محتملة على المنشأة في المستقبل القريب	3,76	0,67
36-	موثوقية النظام الداخلي في المنشأة لأعداد المعلومات المالية	4,03	0,57
37-	معقولية الافتراضات التي بنيت عليها التوقعات المستقبلية	3,69	0,75
مدى قيام المنشأة بأعداد الموازنات التخطيطية لفقرة القادمة :			
38-	المبيعات والتكاليف	3,82	0,56
39-	النفقات الرأسمالية	3,94	0,78
40-	النمو المتوقع للإرباح الموزعة للسنة المالية القادمة	3,62	0,88
إجراءات تحليلية كمية :			
قدرة المنشأة على توفير الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال احتساب نسب السيولة التالية:			
41-	نسبة التداول (الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة)	3,86	0,81
42-	نسبة السيولة السريعة (الموجودات المتداولة عدا المخزونة إلى المطلوب المتداولة)	3,76	0,69
43-	نسبة النقدية (الموجودات النقدية وشبه النقدية إلى المطلوبات المتداولة)	3,88	0,74
قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزام طويل الأجل :			
44-	نسبة الديون طويلة الأجل إلى الموجودات	3,28	0,67
45-	نسبة تغطية الفوائد	3,69	0,56
46-	نسبة خدمة الديون	3,96	0,61
47-	نسبة الملكية (حقوق المساهمين إلى الأصول)	3,69	0,61
قدرة المنشأة على توليد الإرباح من النشاط التشغيلي (المبيعات) من خلال :			
48-	نسبة حافة مجل الربح	3,79	0,65
49-	نسبة حافة ربح التشغيل	4,03	0,81
50-	نسبة صافي الربح	4,00	0,82
كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل الداخلي والخارجي من خلال :			
51-	العائد على الأصول (ربح التشغيل على الصول)	3,76	0,61
52-	العائد على الاستثمار (صافي ربح بعد الضريبة إلى الأصول)	3.84	0,54
53-	قدرة المنشأة على تحقيق الإرباح من استثمار أموال المساهمين من خلال	3.86	0,65
	نسبة ROE (صافي الربح بعد الضريبة إلى حقوق المساهمين العاديين)	3.79	0,63
54-	قدرة المنشأة على تحقيق الدخل المتبقي { الدخل المتبقي = صافي الربح (نسبة الاستثمار المطلوب × مجموعة الاستثمار) }	3.79	0,65
55-	كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للاحتياجات النقدية الأساسية .	3.84	0,63
56-	قدرة إرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل)	3.78	0,36
كفاءة الدارة في سياستها الائتمانية الخاصة بتحصيل النقد من خلال :			
57-	نسبة التدفق النقدي التشغيلي (جملة التدفق التشغيلي إلى صافي المبيعات)	3.86	0,65

58-	نسبة التغطية النقدية (صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية)	3.84	0,85
59-	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (فوائد الديون إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية)	3,73	0,54
	دراسة العلاقة بين مكونات المعلومات والبيانات المالية لقياس مستوى الإنتاجية ومدى نجاح الإدارة في الاستخدام الأمثل لموارد المتاحة من خلال :		
60-	معدل دوران المدينون والدائنون ومتوسط فترة التحصيل والتسديد .	3,81	0,56
61-	معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين .	3,76	0,53
62-	معدل دوران رأس مال العامل	3,78	0,52
	متوسط الفرضية الثانية	3,81	0,43

من الجدول أعلاه يتضح مدى فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في كشف المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة ، سواء كانت هذه الإجراءات وصفية (الفقرات من 31- 40) أو إجراءات كمية (الفقرات 41 – 61) ، حيث جاءت قيم المتوسط الحسابي جميعها دالة بشكل جيد على فاعلية الإجراءات التحليلية ، حيث اجتازت جميع الفقرات المتوسط الحسابي الفرضي والذي يمثل الحد الأدنى الذي يقبل به كدلالة على الفاعلية الجيدة ، حيث بلغ أعلى مستوى حسابي (4,03) للفقرتين (36 ، 49) فقد دلت الفقرة (36) على وجود موثوقية بالنظام الداخلي لإعداد البيانات المالية أما الفقرة (49) فقد دلت على فاعلية الإجراءات الكمية في مجال قياس مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من النشاط التشغيلي .

أما باقي الفقرات فقد تراوح متوسط الحسابي لها بين (3,28 – 4,00) وهو مستوى جيد يدل على فاعلية جيدة للإجراءات في مجال كشف المخاطر المالية من خلال نسب السيولة والملاءة ومدى توفير تدفقات نقدية تشغيلية وكفاءة المنشأة في استخدام مواردها وهو مستوى دلالة جيد في الكشف عن المخاطر المالية التي قد تحيط تلحق بالمنشأة (الفقرات 41 – 62) ، مما يشير إلى فاعلية الإجراءات التحليلية في هذا المجال ، حيث تراوح المتوسط الحسابي لهذه الفقرات بين (3,28 – 3,88) مما يشير إلى فاعلية الإجراءات التحليلية في قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزامها ، وقد بلغ أدنى متوسط حسابي (3,28) للفقرة (44) وهو أيضاً مستوى جيد على دلالة نسبة المديونية على قدرة المنشأة في سداد التزامها .

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات الفرضية (3,81) وهو مستوى جيد ، كما اظهر الانجراف المعياري تشتت غير عالي حيث بلغ (0,43) مما يشير إلى تجانس الإجابات ، وبناءاً على ما تقدم فأننا نقبل الفرضية الثانية والتي تنص على " **أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يكشف عن المخاطر المالية التي تحيط بالمنشأة** " ، وقد تم اختيار هذه الفرضية بالاعتماد على الفقرات (63 – 104) من الاستبانة .

جدول رقم (8) نتائج التحليل المتعلقة بفاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في إظهار مستوى الإفصاح فيها

الرقم	الفقـــــــــــــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تقويم السياسة المحاسبية التي تطبقها المنشأة والتي ترفق بإيضاحات القوائم المالية من خلال :		

63-	أنها متطابقة مع المعايير المحلية والدولية	4,31	0,51
64-	أنها مطبقة حسب الأصول	4,26	0,54
65-	أنها مطبقة باتساق على مدار الفترات المالية	4,26	0,49
66-	الاستفسار عن السياسات المحاسبية إذا لم يرد بها إيضاح مرفوق (مثل احتساب مخصص د.م فيها ، طريقة تقييم المخزون ، طرق إهلاك الأصول)	4,09	0,48
دراسة تبويب الأصول الميزانية حسب المعايير المحاسبية المقبولة من خلال :			
67-	إظهار الأصول المتداولة في مجموعات حسب طبيعتها	4,15	0,47
68-	الفصل بين البنود النقدية وغير النقدية ضمن الأصول المتداولة	3,64	1,03
69-	إظهار الاستثمار والأصول المالية	4,15	0,47
70-	إظهار الأصول الثابتة في مجموعات حسب طبيعتها	4,15	0,47
71-	إظهار الأصول بقيمتها الصافية بعد تنزيل المخصصات المرتبطة بها	4.12	0.45
72-	إظهار الأصول المقيدة برهن أو بضمان	3,41	1,05
دراسة تبويب الالتزامات حسب المعايير المحاسبية المقبولة من خلال :			
73-	إظهار الالتزامات قصيرة الأجل في مجموعات حسب طبيعتها	3,84	0,69
74-	إظهار الالتزامات طويلة الأجل في مجموعات حسب طبيعتها	4,26	0,54
75-	إظهار الالتزامات طويلة الأجل المضمونة برهن	3,60	1,09
76-	إظهار تأريخ استحقاق الالتزامات طويلة الأجل	3,49	1,01
دراسة تبويب حقوق الملكية حسب المعايير المحاسبية المقبولة من خلال :			
77-	رأس المال المصرح به ورأس مال المصدر	3,93	0,67
78-	رأس مال غير المدفوع	3,60	1,03
79-	الحقوق الممتازة والمستحقة وغير المدفوعة	3,62	0,98
80-	القيمة الاسمية للسهم	3,64	1,00
81-	الإرباح الممتازة المستحقة وغير المدفوعة	3,59	0,95
82-	إظهار الاحتياطات والإرباح المحتجزة	4,03	0,6
دراسة تبويب النفقات والإيرادات حسب المعايير المقبولة من خلال :			
83-	إظهار نتائج الأنشطة المستمرة وغير المستمرة	3,65	0,88
84-	إظهار إيرادات المبيعات	4,09	0,43
85-	إظهار المصاريف والإيرادات غير الاعتيادي	4,14	0,53
86-	إظهار أي إعانات حكومية تشغيلية	4,12	0,50
87-	إظهار المصاريف الايرادية والرأسمالية	4,09	0,53
88-	إظهار صافي الدخل	4,12	0,50
دراسة تبويب التدفقات النقدية حسب المعايير المحاسبية المقبولة من خلال :			
89-	استبعاد التغيرات في عنصر المركز المالي التي لا تعتبر أنشطة تمويلية أو استثمارية ولا تؤثر على الموارد المالية مثل التحويلات من والى الاحتياطات	3,96	0,61
90-	استبعاد الإرباح الموزعة في صورة اسمهم	3,98	0,54
91-	إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من عمليات التشغيل	4,01	0,56
92-	إظهار أية إصدارات مقابل الأصول	3,60	0,95
93-	إظهار التوزيعات لحملة الأسهم	4,01	0,57

94-	إظهار الإرباح المتحصلة من الشركات التابعة مثل حقوق الأقلية	4,03	0,37
95-	دراسة العلاقة بين الإرباح والفوائد والضرائب	3,87	0,58
96-	دراسة العلاقة بين القروض والفوائد المستحقة عليها	3,49	0,95
97-	دراسة معقولية البنود غير الاعتيادية	3,67	0,91
98-	بيان اثر التغيرات في السياسات المحاسبية على القوائم المالية الحالية والسابقة	3,98	0,48
99-	دراسة نسب الزيادة في الأصول والخصوم ومدى معقوليتها	3,48	0,95
100-	دراسة العلاقة بين الاستثمارات المالية والإرباح أو الفوائد المرتبطة بها	3,94	0,51
101-	تفسير التباين في أرصدة الحسابات عن الفقرات السابقة وعن الأرصدة المتوقعة	3,95	0,39
102-	مقارنة نتائج السياسات المحاسبية عن الفترة السابقة مع النتائج الفعلية للفترة الحالية	4,02	0,24
103-	الأرقام المحاسبية المقارنة تتفق مع المبالغ و الأفصاحات المعروضة بالفترة السابقة	4,05	0,52
104-	البيانات المالية المستقبلية قد تم إعدادها على أسس متماثلة مع تلك التي أعدت على أساسها البيانات التاريخية	3,86	0,53
المتوسط الحسابي للفرضية الثالثة		**3,91**	**0,43**

يتضح من الجدول أعلاه مدى فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في إظهار مستوى الإفصاح فيها ، سواء كانت هذه الإجراءات وصفية (الفقرات من 63 – 94) أو كمية (الفقرات من 95 – 104) ، حيث جاءت قيم المتوسط الحسابي جميعها دالة بشكل جيد على فاعلية الإجراءات التحليلية حيث اجتازت جميع قيم المتوسط الحسابي للفقرات المتوسط الحسابي الفرضي (3) . بلغ أعلى متوسط حسابي (4.31) وذلك في الفقرة رقم (63) وهذا يشير إلى اهتمام مدققي الحسابات بمدى توافق المعايير الدولية والمحلية وبالتالي انسجامها مع واقع عمل المنشآت ، تأكيداً على أهمية تطبيق المعايير حسب الأصول والتأكد من الثبات في استخدامها .

كما دلت باقي الفقرات على أهمية الإجراءات التحليلية في مجال إظهار مستوى جيد من الإفصاح حيث تراوح المتوسط الحسابي لها من (3,48 – 4,15) وهذا مستوى ذو دلالة إحصائية ، كما بلغ أدنى متوسط حسابي (3,48) للفقرة (99) وهي ذو دلالة إحصائية حيث تشير إلى استخدام دراسة نسب الزيادة والنقص في قيم الأصول والخصوم .

تشير الدراسة إلى تطبيق المعايير المحاسبية بتبويب بنود قائمتي الدخل والميزانية (الأصول والخصوم وحقوق الملكية و الإيرادات والمصروفات) حسب المعايير المقبولة قبولاً عاماً (الفقرات من 76 – 88) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3,41 – 4,26) مما يشير إلى فاعلية الإجراءات التحليلية في إظهار مستوى ملائم من الإفصاح .

كذلك دلت النتائج على أهمية دراسة العلاقة بين أرصدة الحسابات ومقارنتها للتعرف على أي تغيرات غير اعتيادية الفقرات (95 – 97) حيث تراوح المتوسط الحسابي لها بين (3,49 – 3,87) .

هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات (3,91) ، وهي قيمة ضمن فترة التأثير الجيدة وأكثر من المتوسط الحسابي الفرضي ، كما اظهر الانحراف المعياري تشتت غير عالي حيث بلغ (43 %) ، مما يشير إلى تجانس البيانات والاستجابات ، وبناءاً على ما تقدم فأننا نقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على : " **أن القيام بالإجراءات التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يظهر مستوى الإفصاح فيها** "

اختبار الفرضية الرابعة : " أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن يؤدي إلى تخفيض تكاليف عملية التدقيق " . وقد تم اختبار الفرضية بالاعتماد على الفقرات (104 – 111) من الاستبانة .

جدول رقم (9) نتائج التحليل المتعلقة بفاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في تخفيض تكاليف عملية التدقيق

الرقم	الفقـــــــــــــــرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
105-	اختصار الوقت والجهد اللازمين لانجاز البيانات المالية المدققة	3,26	0,79
106-	عدم الحاجة إلى تدقيق كافة العمليات المالية والاقتصار على تلك التي تثير اهتمام المدقق بناءً على الاختبارات التحليلية	3,50	0,67
107-	القيام بعملية التدقيق بأقل عدد ممكن من المدققين	3,80	0,64
108-	إمكانية القيام بعملية التدقيق من قبل مدققين ذوي خبرة متوسطة	3,02	0,89
109-	إمكانية القيام بعملية التدقيق من خلال أجهزة الكمبيوتر المتوفرة لدى المدقق	3,70	0,61
110-	لا حاجة لوجود مدققين مختصين للقيام بعملية التدقيق (إجراءات التدقيق التحليلية) ويمكن القيام بها من خلال الكادر الموجود فعلاً	2,86	0,95
111-	لا حاجة إلى معلومات إضافية غير تلك المتوفرة لدى المدقق	2,65	0,96
المتوسط الحسابي الإجمالي للفقرات		3,26	0,50

من الجدول أعلاه يتضح مدى فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية في تخفيض تكاليف عملية التدقيق فقد بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرات هذه الفرضية (3,80) الفقرة (107) والتي تدل على إلى إمكانية القيام بعملية التدقيق بعدد اقل من المدققين عند استخدام الإجراءات التحليلية ، كما أكدت الفقرتين (109 ، 106) على انه يمكن أن يكتفي بتدقيق العمليات المالية التي تظهر تباين من خلال تطبيق الإجراءات التحليلية ، وإمكانية القيان بها من خلال أجهزة الكمبيوتر المتوفرة حيث بلغ متوسط الحسابي لهما (3,50 ، 3,7) على التوالي ، وقد بلغ أدنى متوسط حسابي (2,65) وذلك للفقرة (111) حيث دل على أن الإجراءات التحليلية بحاجة إلى معلومات إضافية غير تلك المتوفرة لدى المدقق ، كما دلت الفقرة (110) على ضرورة توفير مدققين متخصصين للقيام بالإجراءات التحليلية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2,86) ، كما دلت الفقرة (108) على قدرة المدققين ذوي خبرة المتوسطة القيام بعملية التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,02) .

وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات هذه الفرضية (3,26) مما يشير إلى فاعلية هذه الإجراءات بشكل جيد في تخفيض تكاليف عملية التدقيق حيث أن المتوسط الحسابي الإجمالي أكثر من المتوسط الحسابي الفرضي كما بلغ الانحراف المعياري (0,50) وبناء على ما تقدم فأننا نقبل الفرضية الرابعة والتي تنص على : " **أن القيام بالإجراءات التحليلية للقوائم المالية من قبل مدققي الحسابات في الأردن تؤدي إلى تخفيض تكاليف عملية التدقيق** " .

تطبيقات اختبار (t – test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة للدراسة

لقد اجري اختبار (t – test) المزدوج لمقارنة المتوسطات الحسابية الفعلية لكل متغير من المتغيرات المستقلة والمتمثلة بعناصر فاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العمة مع المتوسط الحسابي الفرضي (3) والذي يمثل الحد الأدنى للدرجة الجيدة لفاعلية الإجراءات التحليلية ، وذلك لتحديد ما أذا كان الفرق بين المتوسط لكل فرضية وبين الحد الأدنى للدرجة الجيدة ذو دلالة إحصائية وذلك عند مستوى ثقة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (t – test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للعوامل المستقلة للدراسة :

الجدول رقم (10) اختبار (t – test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة

الرقم	المتغـــــــــــير	المتوسط الحسابي	قيمة t	مستوى المعنوية t
1-	**المساعدة في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق**	**4,03**	**45,81**	0,000
2-	**بيان المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة**	**3,81**	**29,86**	0,000
3-	**إظهار مستوى الإفصاح في القوائم المالية**	**3,91**	**33,56**	0,000
4-	**تخفيض تكاليف عملية التدقيق**	**3,26**	**8,09**	0,000
	الإجمالي	**3,87**	44,40	0,000

ومن الجدول أعلاه نستنتج ما يلي :

- فيما يتعلق بفاعلية الإجراءات التحليلية في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق ، كان الفرق بين المتوسط الحسابي (4,03) الفعلي والمتوسط الحسابي الفرضي (3) دال إحصائياً ، حيث كانت قيمة (t = 45,03) وكانت معنوية t تساوي (0,000) وهذا المستوى من المعنوية ذو جلالة إحصائية قوية ، يدل على أن استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدقق في المراحل المختلفة من عملية التدقيق يساعد في تخطيط توقيت نطاق عملية التدقيق .
- كذلك فيما يتعلق في كشف المخاطر المالية ، حيث كانت قيمة (t = 29.86) وكان مستوى معنوية (t) يساوي (0,000) وهذا المستوى ذو دلالة معنوية قوية يدل على أن استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدقق في عملية التدقيق يؤدي إلى كشف المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة .
- وأيضاً فيما يتعلق بإظهار مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، حيث كانت قيمة(t = 33,56) وكان مستوى المعنوية t يساوي (0,000) وهذا مستوى من الدلالة ذو معنوية قوية يشير إلى أن الفرق بين المتوسط الحسابي الفعلي والفرضي ذو دلالة إحصائية قوية ، مما يدل على أن استخدام الإجراءات التحليلية من قبل مدققي يؤدي إلى إظهار مستوى الإفصاح فيها .
- وأخيراً وفيما يتعلق في تخفيض تكاليف عملية التدقيق ، فقد كانت قيمة (t = 8,09)وكان مستوى معنوية t يساوي (0,000) وهذا المستوى ذو دلالة إحصائية قوية ، مما يشير إلى فاعلية الإجراءات التحليلية في تخفيض عملية التدقيق أذا ما استخدمت جنباً إلى جنب مع إجراءات التدقيق الأخرى .

تطبيقات اختبار كاي تربيع (K^2) Chi – Square للمتغيرات المستقلة للدراسة :

تم استخدام اختبار كاي تربيع لمقارنة إجابات المستجيبين فيما بينها ، لمعرفة ان كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية لفاعلية الإجراءات للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار كاي تربيع (K^2) للمتغيرات المستقلة .

الجدول رقم (11) اختبار كاي تربيع (K2) للمتغيرات المستقلة

الرقم	المتغـــــــــــــــير	المتوسط الحسابي	قيمة K^2	مستوى المعنوية (K2)
1-	المساعدة في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق	4,03	182,584	0,000
2-	بيان المخاطر المالية التي قد تحيط بالمنشأة	3,81	201,896	0,000
3-	إظهار مستوى الإفصاح في القوائم المالية	3,91	164,520	0,000
4-	تخفيض تكاليف عملية التدقيق	3,29	174,608	0,000
	الإجمالي	3,87	43	0,039

نلاحظ من الجدول السابق أن نتائج اختبار كاي تربيع جاءت ايجابية حيث أن جميع قيم كاي تربيع تتمتع بمستوى معنوية قوي هو (0,000) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بيـــــن إجابات المدققين لان قيم المعنوية جاءت اقل من (0,05) مما يشير إلى اتفاق المستجيبين على أهمية وفاعلية الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة في تحقيق المتغيرات المتعلقة بالدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات

على ضوء نتائج الدراسة ، فيما يلي أهم الاستنتاجات والتوصيات ذات العلاقة :

الاستنتاجات :

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

أ- الاستنتاجات العامة : تأكد من خلال نتائج الدراسة أن الإجراءات التحليلية موضوع البحث :

1- تتميز بدور فاعل في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق وذلك من خلال المدقق على البنود التي تظهر اختلافات جوهرية ، وتقليل الاختبارات في البنود التي لا تظهر اختلافات جوهرية بما فيه النظام المحاسبي للمنشأة .

2- تعتمد بدرجة كبيرة على متانة نظام الرقابة الداخلية .

3- تكشف فيما إذا كانت هناك خطط مستقبلية لدى الإدارة تتعلق بالأصول والخصوم وحقوق الملكية ومدى معقولية هذه الخطط وأثرها على أعمال المنشأة .

4- تظهر فيما إذا كان هناك تغيرا في السياسات المحاسبية المطبقة ومدى تأثيرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية .

5- تؤدي إلى تخفيض تكاليف عملية التدقيق وذلك من خلال تقليل الوقت اللازم لانجاز عملية التدقيق .

6- تزيد من القدرة التنبؤية بأرصدة الحسابات المختلفة .

7- يقوم بها المدقق بكفاءة اكبر كلما زادت خبرته في العمل .

ب- الاستنتاجات الخاصة :

أظهرت الدراسة أن متوسط الفاعلية للإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن لا زال يتراوح بين المتوسط والجيد وفي كل جوانبه من حيث التخطيط لتوقيت ونطاق عملية التدقيق وفي كشف عن المخاطر المالية التي تحيط بالمنشأة وأيضاً في إظهار مستوى الإفصاح المناسب وكذلك في خفض تكاليف التدقيق ، فلا زال هذا المستوى ومنذ حوالي عقد من الزمن على حاله دون تطوّر ملحوظ والذي هو في حقيقته نتيجة للاستنتاجات العامة المارة الذكر .

التوصيات :

على ضوء استنتاجات الدراسة على شركات ومكاتب التدقيق أن تراعي ما يلي :

1- الاهتمام بتطوير مهارات وقدرات مدققي الحسابات حيث تبين ان هناك حاجة لمزيد من المدققين المتخصصين للقيام بالإجراءات التحليلية اللازمة.

2- ضرورة العمل على تطوير مستوى الالتزام بالمعايير الدولية ومن ضمنها معيار الإجراءات التحليلية رقم (520) وإبراز أهميتها في تحقيق أهداف التدقيق .

3- الاستفادة من خبرات الشركات العالمية في مجال الاختبارات التحليلية وبكل الوسائل الممكنة .

4- العمل على تشجيع إعداد المزيد من البحوث الميدانية في هذا المجال لمتابعة تطور فاعلية وكفاءة واقتصادية الإجراءات التحليلية موضوع الدراسة .

قائمة المراجع

أولاً / المصادر العربية:

أ- الكتب :

1- احمد حلمي جمعة ، التدقيق الحديث للحسابات ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط / 1991 .

2- أمين السيد لطفي ، الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات ، دار النهضة العربية . 1997 .

3- جوردن بانكروفت وجورج اوسلفان ، الرياضيات والإحصاء لدراسة المحاسبة والأعمال ، ترجمة جمال مقداس ، دار ماكدوهيل ، القاهرة ، 1981 .

4- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات : الناحية العلمية والعملية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 .

5- لنكولن تشاد ، الإحصاء في الإدارة ترجمة عبد المرضي عزام ، سيد السمادسي ، محمد قنديل ، دار المريخ ، الرياض ، 1990 .

6- يوسف محمد جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الوراق للنشر ، القاهرة ، ط / 1 ، 2000 .

ب- الدوريات العربية

1- تركي الحمود ، المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن ، المجلة العلمية ، جامعة قطر ، العدد الثاني ، 1991 .

2- عادل بودي ، " المراجعة التحليلية : أسلوب متطور ومختصر للمراجعة وكشف الخطأ ، مجلة المحاسبة ، العدد 2 ، السعودية ، 1994 .

3- عدنان السامرائي وتركي الحمود ، " مدى التزام مراقبي الحسابات في ليبيا بتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية " ، مجلة التعاون الصناعي الخليجي العربي ، العدد 73 ، 1998 .
4- علي سنون ، المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مراقبي الحسابات في مصر لإجراءات المراجعة التحليلية ، آفاق جديدة ، جامعة المنوفية العدد 2 ، 1992 .
5- نجيب الجندي ، نحو منهج متكامل لأداء المراجعة التحليلية ، الإدارة العامة ، العدد 54 ، 1987 .

ت- الأنظمة والقوانين

1- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 .
2- قانون مهنة تدقيق الحسابات في الأردن رقم (32) لسنة 1985 .

ثانياً / المراجع الأجنبية:

A – Books

1- Brown, R. G, Changing Audit Objective and Techniques Auditing Standard, Ed, J.C. Roy, Holt, Rinehort and Winston, Inc, N.Y. 1994.
2- Dolphy D'souza, Advanced Auditing, TAXMANN'S, Sescond Edition, June 2004.
3- Donald Taylor and William Gtozon, Auditing Integrated Concept and Procedures, 3th Edition, R.D, Irwin, N. Y. 1991.
4- Grobsteim, M.,S.E. loeb, and R.O. Neary, Auditing : A risk Analysis Approach, Homewood, Irwin,1985.
5- Roberston J. C. and louwers T.J., Auditing and Assurance Services, Mc Graw – Hill, Tenth Edition, 2002.

B - Articles

1- Arringion, C.F.W. Hillison, and R. Jensen, " An Application Analytical Hierarchy Process to Model Judgments on ARP", Journal of Accounting Research, 1984. Pp 295 – 310 .
2- Biggs, S.F. Perpeetive in Auditing for the 1980s and Bryond Statement in Quotest, Journal of Accountancy, Vol. 65, NO2, 1990, Pp227 – 241.
3- Jeffery Cohen and Thomas Kids, " The Impact Analytical Review Result, Internal Control, Reliability and Experience on Auditor Use of Analytical ", Journal of Accountant Research, Vol. 27, No 2, 1989. Pp263 – 282.
4- John J.Wild and Stanly F. Biggs, " Strategic Consideration for Unaudited Account Value in analytical Review " The Accounting Review, Vol. 46, No. 2, 1988. Pp74 – 95 .

5- Knechel, W.R, " The Effectiveness of Statistical Analytical Review, As ASubstanetive Auditing Procedures ", The Accounting Review, Vol . 53. No.2, 1990. Pp. 187 – 212 .
6- Stephen Wheel and Kurt Pany , " Assessing the Performance of Analytical Procedures : A Best Case, The Accounting Review, Vol. 65, No.3, 1990. Pp 557 – 577. In Audit Analytical Procedures, Auditing : A Journal of Practice and Theory, Spring, Vol . 112. No.4, 1998. Pp 654 – 677.
7- V.B Heiman, " Auditors Assessment of the likelihood pf Error Expectation in Analytical Review ", The Accounting Review, 1990. Pp 432 – 465.
8- William Thomas, and Jak, L.krogstad, " Materiality Confidence for Auditors" Journal of Accountancy, Vol. 147, No. 2, 1979 .

ثالثا / النشرات الدولية:

1- AAA, Committee on basic Auditing Concepts, A statement of Basic Auditing Concepts, American Accounting Association, 1973
2- AICPA, Statement of Auditing Institute of Certified public Accountant, N.Y, 1972.
3- IFA, Hand book, Auditing , IAS, No. 200, Objective and principles Governing and Audit of Financial Statement, IFAC, New York, USA, July, 1996.